مجتمع

أكثر من ألفي مهاجر يغادرون جنوبي المكسيك

بدأ أكثر من ألفي مهاجر بمغادرة مدينة تاباتشولا جنوبي المكسيك، بعد شعورهم بالضيق لعدم رد السلطات على طلبات اللجوء الخاصة بهم. وسار المهاجرون في طريق سريع مؤدٍّ إلى الغرب والشمال باتجاه الحدود الأميركية، وتجاوزوا الشرطة التي كانت تحاول منعهم من العبور. ونشبت شجارات طفيفة أدت لإصابة طفل بجروح في الرأس، لكن المهاجرين واصلوا السير. وينتظر عشرات آلاف المهاجرين، القادمين من هندوراس والسلفادور وهايتي، في تاباتشولا الحصول على أوراق لجوء، أو وثائق تسمح لهم بالسفر إلى أميركا خصوصاً. (أسوشييتد برس)

زلزال بقوة 6,5 درجات يضرب تايوان

ضرب زلزال بلغت قوته 6,5 درجات تايوان، أمس، من دون أن ترد أنباء عن وقوع أضرار مادية. وقال مكتب الأرصاد الجوية إنّ الزلزال وقع على عمق 66,8 كيلومتراً، وشعر به السكان في شمال تايوان وشرقها وغربها، وكان مركزه مقاطعة ييلان. وقالت شركة الكهرباء التي تديرها الدولة إن الشبكة تعمل بشكل طبيعي، في حين أوضحت إدارة السكك الحديدية أنها تجري فحصاً للقضبان. وقُتل أكثر من 100 شخص في زلزال وقع جنوبي تايوان عام 2016، بينما أودى زلزال بقوة 7,3 درجات بحياة أكثر من ألفي شخص عام 1999. (رويترز)

«اخشوا الله لا اللاجئين»

تظاهرت نحو مائة أم بولندية قرب حدود بيلاروسيا، وردّدن كلمات من قبيل «عار»، و«لا أحد غير قانوني»، احتجاجاً على ترحيل مهاجرين، بينهم أطفال، حاولوا دخول بلدان الاتحاد الأوروبي. وقالت مُنظِّمة الحدث على «فيسبوك»: «لا يمكننا الجلوس مكتوفي الأيدي عندما يقضي أطفال أسابيع في غابات الأراضي البولندية الباردة والرطبة والمظلمة من دون مياه أو طعام وبلا أي مأوى». وحاول آلاف المهاجرين الذين يتحدرون بمعظمهم من الشرق الأوسط عبور الحدود منذ أغسطس/ آب الماضي، في تحرك يشتبه الاتحاد الأوروبي بأن بيلاروسيا تقف وراءه رداً على العقوبات الأوروبية المفروضة عليها. وحشدت بولندا آلاف الجنود على الحدود، وشيدت سياجاً شائكاً، وفرضت حال طوارئ ثلاثة أشهر في المنطقة الحدودية التي يمنع على الصحافيين والمنظمات الإنسانية دخولها. وحملت المتظاهرات لافتات كتبن عليها: «حدود الموت»، و«اخشوا الله لا اللاجئين»، وطالبن الحكومة برفع حظر المرور حتى يتمكن المهاجرون من الحصول على مساعدات إنسانية. كما اتهمن شرطة الحدود بإجبار المهاجرين على أن يعودوا أدراجهم. وقالت المتظاهرة سيلويا شورازي، التي كانت عند نقطة عبور حدودية شرقي البلاد: «تأثرنا لوجود هؤلاء الأشخاص في الغابة»، مضيفة: «سألني ابني هذا الصباح: أمي، تخيلي لو كان علينا نحن أيضاً أن نقضي الليلة في الغابة؟ هذا حزين جداً».

(فرانس برس)

(آتيلا هوسيجناو/ Getty)

عزوف عن الزواج في إيران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم يتمكّن المواطن الإيراني فريبرز حسني (33 عاماً) من الزواج حتى اليوم. عاماً بعد عام، يتراجع أمله بالزواج. والسبب، كما يقول، الأزمة الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار في مقابل تراجع دخل الإيرانيين إلى مستويات متدنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

فريبرز الحاصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال، يقول لـ «العربي الجديد» إنه يعمل سائقاً وينقل الركاب بسيارته الشخصية لنحو 10 ساعات يومياً. ويبلغ دخله الصافي الشهري نحو 150 دولاراً، إلا أنّه بالكاد يؤمن احتياجاته الأساسية. يقول إنه كان قد خطط للزواج عام 2019 بمساعدة والده. وبعد الحصول على قرض حكومي للزواج (ألفا دولار)، سرعان ما تدهورت الأوضاع الاقتصادية في البلاد من جراء فرض العقوبات الأميركية عام 2018.

ويشير فريبرز إلى أنه لا يمكنه الزواج في هذه الظروف، وأن ما سيمنحه إياه والده بالإضافة إلى القرض الحكومي الذي ارتفع إلى 2500 دولار لا يغطي إلا المبلغ المقدم لاستئجار بيت، ولن يتمكن من شراء الذهب للفتاة التي سيطلب يدها (نحو 1500 دولار)، عدا عن التكاليف الكثيرة الأخرى. فقرر تأجيل الزواج عامين آخرين عسى أن تنفرج الأمور. لكن يبدو أن الأوضاع الاقتصادية تتجه إلى مزيد من التدهور نتيجة استمرار العقوبات. ويقول: «لا يمكنني الزواج في هذه الظروف أو حتى التفكير بالأمر إذا ما بقي الوضع الاقتصادي على حاله».

وكان للأزمة الاقتصادية تأثير على نسبة كبيرة من الشباب الإيراني، ولم يعد الزواج من أولوياتهم. وفي الوقت الحالي، يلاحظ عزوف الشباب الإيراني عن الزواج، وإن لم تكن الأزمة الاقتصادية العامل الوحيد. وتشير الدراسات إلى ارتفاع مطرد في حالات الطلاق.

وخلال العقد الأخير، انخفضت نسبة الزواج 40 في المائة في البلاد. فبعدما وصلت عقود الزواج إلى 830 ألفاً عام 2010 في عموم البلاد البالغ عدد سكانها نحو 75 مليون شخص آنذاك، تراجعت الأرقام بشكل مستمر لتسجل البلاد العام الماضي 530 ألف زواج، فيما ارتفع عدد السكان إلى 85 مليون نسمة.

واليوم، يقدر عدد الشباب (ممن تجاوزوا الـ 40 عاماً) والذين لم يتزوجوا، بنحو 5 ملايين. لكن شهد العام الماضي (21 مارس/ آذار 2020 حتى 20 مارس/ آذار 2021) ارتفاعاً بسيطاً في نسبة الزواج قدرت بنحو 5 في المائة، في ظروف تفشي فيروس كورونا الجديد، بعدما فرض إلغاء الكثير من العادات والتقاليد المكلفة والمرتبطة بالزواج، والتي تندرج ضمن الكماليات.

في المقابل، تقول الأربعينية نيلوفر، التي تسكن في شمال العاصمة الإيرانية طهران، وهي منطقة راقية يسكنها الأثرياء، إنها فضلت عدم الزواج من دون أن يكون العائق مادياً. وتوضح لـ «العربي الجديد» أن عائلتها ثرية، إلا أنها لا تفكر بالزواج: «لو أنني أردت الزواج، لكنت تزوجت قبل نحو عشرين عاماً، عندما طلبت عائلات عدة يدي لأبنائها، لكنني رفضت وفضلت البقاء مع أهلي». وعن الأسباب، تقول إن الحياة الزوجية تفرض قيوداً، مشيرة إلى أن معظم صديقاتها اللواتي تزوجن «لا يشعرن بالراحة، وقد لجأت كثيرات إلى الطلاق. في الوقت الحالي، أعيش حرة ولا أتحمل أي مسؤولية تجاه شخص آخر، سواء أكان زوجاً أو طفلاً. كما أنني لا أرغب في الإنجاب».

وبات هذا حال العديد من الشباب الذين ليست لديهم أي رغبة بالزواج. في هذا الإطار، يقول نائب تنظيم شؤون الشباب بوزارة الرياضة والشباب الإيرانية، محمد مهدي تندغويان، إن 30 إلى 40 في المائة من أسباب العزوف عن الزواج تعود إلى «انحراف في القضايا الثقافية والاجتماعية وليس العوامل الاقتصادية». يضيف أن نتائج أبحاث أجريت العام الماضي، تشير إلى أن «37 في المائة من الشبان والشابات ليسوا راغبين بالزواج حتى إن حلّت كافة المشاكل الاقتصادية»، مشيراً إلى أن الميل نحو الراحة بات يتغلغل في قناعات الشباب، ما أفقدهم الدافع لتشكيل الأسرة. يتابع أن «نتائج البحث أرسلت في تقرير سري وشامل إلى المجلس الاجتماعي للدولة»، قائلاً إنّ القائمين عليه اقترحوا تشكيل اجتماعات لمناقشة أجزائه المهمة، منها الزواج الأبيض (المساكنة)، الذي يقبل عليه بعض الشباب الإيرانيين، وهو اتفاق شفهي بين شاب وشابة للعيش معاً من دون عقد شرعي وقانوني. كما يتيح لهما الانفصال عن بعضهما البعض حين يشاءان».

أزمة سكانية

للعزوف عن الزواج في إيران تبعات كثيرة، منها تفاقم الأزمة السكانية في البلاد. وسجلت السنوات الماضية زيادة وتيرة هبوط معدل الخصوبة الكلية ليتراجع من 2,07 طفل لكلّ امرأة في سنّ الخصوبة عام 2017، إلى 1,77 طفل عام 2019، بحسب بيانات مركز الإحصاء الإيراني. كما تراجع المعدل خلال عام 2020 إلى 1,7 طفل لكلّ امرأة.

تحقيق

يدفع التعليم الرسمي في لبنان فاتورة باهظة للوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي، في وقت لا تستهدفه الحلول المطروحة لمعالجة مشاكل أوضاع الأساتذة ومتطلبات التدريس، ما يجعله ينتظر الوعود

مدارس لبنان فوضى التعليم الرسمي تنتظر الوعود

بيروت ـ **رينا الجمّال**

يشهد التعليم الرسمي في لبنان فوضى عارمة تهدد العام الدراسي الحالي الذي يتخبّط بين الانطلاق والتأجيل، بعدما بات محاصراً بشتّى الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وأكثرها تأثيراً ارتفاع أسعار المحروقات الذي يوجه ضربة قاسية للقطاع على صعيد النقل وتلبية احتياجات التشغيل والكهرباء والتدفئة في فصل الشتاء. وفتحت المدارس الخاصة الشهر الماضي صفوفها، وباشرت التدريس وسط ترقّب حذر للتطورات التي قد ترفع كلفة النقل والأقساط المدرسية. لكن العام الدراسي لم يبدأ بحسب موعده الطبيعي في المدارس الرسمية، في انتظار تنفيذ قرارات حكومية تلبي مطالب الجسم التعليمي والهيئات التربوية.

يقول رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي نزيه جباوي لـ«العربي الجديد»: «تواجه تحديات اقتصادية ومالية ومعيشية وصحية كثيرة العام الدراسي في لبنان، مع ترقب حلول الحكومة لتأمين وصول الأساتذة إلى المدارس، وتوفير الدعم المطلوب للأهالي الذين لم يعودوا يستطيعون تأمين تكاليف النقل المطلوبة لأبنائهم في ظل الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات والغلاء الفاحش. ويعني ذلك أن قرار العودة إلى التدريس مرتبط بالخطوات التنفيذية التي سيقرّها المعنيون».

يضيف: «عقدنا سلسلة اجتماعات مع المسؤولين، آخرها مع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي الذي تحلى بالإيجابية في موضوع الرواتب المتدنية للمعلمين التي طالبنا بربطها بالقدرة الشرائية المطلوبة، وطرحنا أن يخضع احتساب قيمتها لمبلغ 3900 ليرة (29 سنتاً) في مقابل الدولار الواحد المحدد في منصة المصرف المركزي، وزيادة بدل النقل بحسب ارتفاع أسعار المحروقات. كما تطرقنا إلى موضوع المنح الشهرية واستمرارها لجميع موظفي القطاع العام».

وأعقب ذلك مناقشة «لجنة معالجة تداعيات الأزمة المالية على سير المرافق العامة»، برئاسة ميقاتي، المعادلات المالية وعقود التلزيم والقوانين التي تسمح بتأمين خدمة المرافق العامة واستمرار الأعمال وإنجازها بطريقة متوازنة وعادلة تراعي ما هو مهمّ وعاجل. واتفق المجتمعون على تكليف وزير العمل مصطفى بيرم تفعيل لجنة المؤشر التي تقوم بتصحيح أجور القطاع الخاص الذي يضم حوالى 800 ألف عامل، في حين قدّم وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية دراسة مالية للقطاع العام رُفعت إلى وزارة المال لتحديد التكاليف اللازمة في أسرع وقت.

كذلك، قدّم وزير المال يوسف الخليل نتيجة الدراسة التي كلّفته بها «لجنة معالجة تداعيات الأزمة المالية على سير المرافق العامة» في اجتماع سابق، وعرض فيها للإجراءات التي تستجيب لمتطلبات الأزمة المعيشية الطارئة، وبينها رفع بدل النقل اليومي للعمال، وإقرار سلفة شهرية كمساعدة اجتماعية للعاملين في الإدارات والمؤسسات العامة والمستشفيات الحكومية والمدارس ضمن مشروع متكامل وعلمي يتفادى، بحسب قوله، أي تسرّع أو شعبوية. وستعلن قيمة هذه المساعدات والبدلات في الجلسة التالية لمجلس الوزراء.

الحكومة مفتاح «العودة السليمة»

ويعتبر جباوي أن انطلاق العام الدراسي يتوقف على هذه القرارات، مشدداً على ضرورة مواصلة تقديم المنح الشهرية الاجتماعية، وتعديل بدلات النقل بما يتناسب مع أسعار المحروقات، خصوصاً البنزين، وزيادة قيمة ساعات التدريس في التعاقد الرسمي والمهني، ودعم المؤسسات الضامنة في مقدمها تعاونية موظفي الدولة التي لم تعد قادرة على توفير الطبابة والاستشفاء، علماً أن معدل التأمين الصحي المطلوب لدخول المستشفى بات يعادل رواتب أكثر من أربعة أشهر.

ويقول: «نحن حريصون على أن يبدأ العام الدراسي في شكل طبيعي وبلا عوائق، ونأمل بتذليل كل العقبات»، مشيراً إلى أن «العام الدراسي خُفّض من 35 إلى 18 أسبوعاً، وأن لا خوف عليه أو على إجراء الامتحانات الرسمية، لكن المطلوب الاستعجال في تأمين متطلبات العودة السليمة من دون أن ننسى ضرورة دعم المدارس على الأطراف على صعيد التدفئة، وكذلك المدارس لتأمين المازوت اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية. ونأمل بتطبيق ما سمعناه عن احتمال إعطاء المؤسسات التربوية محروقات مدعومة، وتوفير دعم للصناديق يتراوح بين 5 و20 ألف دولار، حسب حجم كل مؤسسة تربوية. ونطالب بعدم التأخر في التنفيذ».

ويتحدث جباوي عن أن «نزوح التلاميذ لم يعد يحصل من المدارس الخاصة إلى الرسمية، بل العكس أحياناً، باعتبار أن بدل وتكاليف النقل باتت تفوق الأقساط المدرسية، ما يدفع الأهالي إلى اختيار مدرسة قريبة من مكان سكنهم وإقامتهم تسمح بوصول أولادهم إليها سيراً على الأقدام». وكان وزير التربية السابق طارق المجذوب أعلن بدء العام الدراسي 2021 – 2022 في 7 سبتمبر/ أيلول الماضي. وأكد أن الدوام إلزامي بدءاً من هذا التاريخ لجميع أفراد الهيئة التعليمية في ملاك الدولة، علماً أن الجسم التعليمي التربوي الرسمي نفذ إضرابات أكدت أن «لا عام دراسياً قبل بت المطالب».

الأساتذة المتعاقدون والإجحاف

من جهتها، ترفع رئيسة لجنة الأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي نسرين شاهين الصرخة لتأكيد الحقوق الشرعية لهؤلاء الأساتذة، خصوصاً أن نسبة 70 في المائة من الكادر التعليمي الرسمي هم متعاقدون لا يستفيدون من الضمان ومن بدلات النقل أو الأجور الشهرية، ولا يتمتعون بأدنى مقومات الصمود والعيش، في وقت أصبحت كلفة النقل تفوق ما يتقاضونه في ظل الارتفاع الكبير في سعر البنزين.

وتقول: «أصدرنا في 9 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري بياناً لإعلان تجميد المقاطعة بهدف إعطاء وزير التربية الجديد عباس الحلبي فرصة تطبيق الحلول التي تحدث عنها، وبينها تقديم مبلغ 90 دولاراً شهرياً للأساتذة في الملاك وأولئك الخاضعين لنظام التعاقد والذين يستعان بهم، كمساعدة من دول مانحة، مع رفع أجر الساعة الواحدة للمتعاقدين من 20 ألف ليرة (دولار واحد) إلى 36 ألف ليرة لبنانية (1,8 دولار)، علماً أن بعض الأساتذة المتعاقدين لا يعملون إلا ساعتين، ما يعني أنهم يحصلون على نحو دولارين يومياً حالياً، في حين لا يتقاضون بدل نقل ولا يستفيدون من الضمان، كما لا يتقاضون أجراً شهرياً. من هنا طالبنا بإلحاقنا بتدابير غلاء المعيشة وبدل النقل والتقاضي الشهري التي يحصل عليها المتعاقدون في الدوائر الرسمية للدولة، أو حتى المتعاقدون الإداريون في وزارة التربية، ونعتبر أن عدم فعل ذلك إجحاف وسرقة لحقوق الأساتذة المتعاقدين». تضيف: «مبلغ 90 دولاراً الذي سيعطى بالليرة وفق سعر الصرف في السوق الموازية سيحصل عليه بالكامل أساتذة الملاك الذين يشكلون نسبة 30 في المائة، في حين لن يحصل الأساتذة المتعاقدون الذين يشكلون نسبة 70 في المائة من عدد الأساتذة على هذا المبلغ بالكامل، بل استناداً إلى العقد المبرم، وعدد الساعات التي يدرّسونها. ويبقى ذلك غير عادل وغير كافٍ حتى في حال رفع أجر ساعة المتعاقدين. ويجب ألا ننسى أن خفض العام الدراسي إلى 18 أسبوعاً يعني أن الخسارة باتت أكبر للأساتذة المتعاقدين، خصوصاً أن 4 من هذه الأسابيع مخصصة للامتحانات ومثلها للدعم التي لا يكون لهؤلاء الأساتذة دور فيها. ونحن نطالب بعقد عمل كامل تنفيذاً لقانون أقرّه مجلس النواب، ولم ينفذ حتى الآن».

وتوضح شاهين أن «لجنة الأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي جمّدت الإضراب فترة شهر، علماً أن بعض المدارس الرسمية فتحت أبوابها في 11 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري لأعمال التسجيل وغيرها. لكن هناك أزمة في غالبية هذه المدارس الرسمية التي تعاني من نقص في عدد الأساتذة وشغور بعدما انتقل قسم منهم إلى القطاع الخاص وهاجر آخرون، في حين فضّل بعضهم البقاء في المنزل بسبب غلاء النقل الذي بات يفوق الأجور والرواتب. كذلك لا كهرباء في بعض المدارس، ما يكرّس حال الإحباط التام، في وقت ينتظر المعنيون كالعادة بدء العام الدراسي للتفتيش عن حلول».

وتبدي شاهين تخوفها من نوايا تدمير المدارس الرسمية لصالح تلك الخاصة، «إذ أقرّ المسؤولون موازنة 500 مليار ليرة (250 مليون دولار) للمدارس سيذهب منها 150 مليار ليرة (75 مليون دولار) فقط للمدارس الرسمية، علماً أن المدارس الخاصة زادت الأقساط وبدلات النقل الشهرية إضافة إلى باقي التكاليف الباهظة، أما الدولة فمسؤولة عن تقوية المدارس الرسمية في ظل الظروف الاقتصادية المعيشية الخطرة».

> العام الدراسي في لبنان خفّض من 35 إلى 18 أسبوعاً

> 70 % من الكادر التعليمي الرسمي متعاقدون لا يستفيدون من الضمان

لمة إيجابية في موضوع الرواتب المتدنية للمعلمين (حسين بيضون)

90

هو المبلغ بالدولار الذي ستقدمه شهرياً دول مانحة للأساتذة الرسميين العاملين في لبنان

الطوابع البريدية «تاريخ» الصيدلي يونس في رفح

تعلّق عبد المجيد يونس طوال حياته بهواية جمع الطوابع التي أراحت تفكيره وجعلته يطرق باب معارف تاريخ الدول وثقافاتها الفنية وشخصياتها البارزة

غزة ـ **أمجد ياغي**

ولد في عام النكبة عام 1948 داخل مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين الذي لجأت أسرته المهجرة إليه، ونشأ في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» على حب مواد العلوم والتركيبات الكيميائية، لكنه أحب في الوقت ذاته التاريخ وبحث فيه بشغف. ورغم غرابة الجمع بين عشق الكيمياء والتاريخ معاً، حافظ عبد المجيد يونس على شغفه بالموضوعين، وامتهن الصيدلة وجمع الطوابع البريدية لأكثر من 150 دولة.

داخل الشارع الأول في حي تل السلطان بمدينة رفح جنوب قطاع غزة تقع صيدلية القادسية لصاحبها يونس. لا تحتوي هذه الصيدلية فقط على أدوية ومعدات ولوازم طبية، إذ يمكن أن يشاهد الزبائن داخلها مجموعة من الطوابع البريدية القديمة التي يعود بعضها إلى ما قبل 120 عاماً، وأحدثها طوابع عربية من عام 2014.

تجلب مجموعة الطوابع سعادة كبيرة ليونس، وتجعله يعتز بامتلاكها ويشعر براحة وجودها في الصيدلية، ويقول: «صنعت بنفسي 25 ألبوماً لأضع الطوابع داخلها، وتحتوي على عشرات آلاف الطوابع البريدية التي جمعتها على امتداد أكثر من 60 عاماً من حياتي، وتشمل أكثر من 150 دولة في العالم، وكذلك مجموعات لمعظم الدول العربية بعضها تمثل مراحلها الانتقالية من الحكم الملكي إلى الاتحادي، ثم تحوّلها إلى جمهوريات».

تقاعد يونس عن العمل عام 2005، حين شغل في الـ57 من العمر آخر منصب له كمدير لمكتب شؤون الأدوية في وزارة الصحة بمنطقة رفح. وأراد التفرغ لأسرته وصيدليته والعودة إلى الاهتمام بالطوابع وترتيبها وتصنيفها مجدداً، بعدما انشغل عنها خلال عمله الرسمي.

يقول لـ «العربي الجديد»: «عشقت منذ المرحلة الدراسية الابتدائية الرسم والخط والأمور الفنية، ما أعطاني دفعة للاهتمام بالطوابع التي اعتبرها لوحات أحصل من خلالها على أفكار فنية، كما أرى فيها مدخلاً للتاريخ والآثار وللتعرف إلى شخصيات سياسية بارزة وأخرى صنعت إنجازات في حقول مختلفة. ومجرد النظر إلى الطوابع كان يقودني إلى البحث عن فن وثقافة وتاريخ كل دولة».

ويشير يونس إلى أن طوابع البريد لم تدخل قطاع غزة منذ عام 2007، بسبب الظروف السياسية والحصار الإسرائيلي. ويروي أن الغزيين كانوا يتلقون قبل عام 1967 البريد عبر مكاتب منتشرة في المحافظات الخمس للقطاع حين كان يخضع لوصاية مصر. وجمع في تلك الفترة مئات من الطوابع من رسائل تلقاها أقاربه، ومن نقاط للبقالة أو ساعي البريد.

وفي مطلع السبعينيات، حصل يونس على منحة للدراسة في جامعة الإسكندرية بمصر، لكنه لم يترك حبه لجمع الطوابع رغم انشغاله بالتركيبات الكيميائية وصناعة الأدوية وعالمها، إذ بدأ بعد عامين في البحث عن مصادر للطوابع البريدية بعدما أخبره صديق مصري بقدوم باخرة بداخلها أدوات قديمة (أنتيكا) قد يكون بينها طوابع بريدية قديمة، فقصدها في اليوم التالي، واشترى مئات الطوابع بمبلغ المصروف القليل للمنحة الشهرية التي يحصل عليها. ثم دفعته هذه الخطوة إلى جمع المزيد فكان يطلب من صديق كويتي يدرس معه إحضار طوابع من بلده، وكذلك من أصدقاء آخرين من جنسيات مختلفة. وحين ذهب في رحلة حج إلى السعودية جمع طوابع بريدية، كما كانت بناته اللواتي تزوجن في ألمانيا ومصر يرسلن له طوابع مع الهدايا.

يملك يونس طوابع عمرها 120 عاماً، وأخرى تتضمن رموزاً مميزة، مثل طابع بريطاني عليه صورة للملكة إليزابيث الثانية حين تزوجت من الأمير فيليب عام 1947، وآخر يعود إلى عام 1945 عليه صورة خامس حكام مصر، الخديوي إسماعيل، وواحد لملكة جمال الكون اللبنانية جورجينا رزق صدر عام 1971، وأيضاً طوابع بريدية فلسطينية في زمن الانتداب البريطاني قبل عام 1948.

ويخبر أنه جمع طوابع منذ عام 1962، وأنه ينظر إليها اليوم باعتبارها «رسولاً من بلده إلى بلد آخر يحمل معه ثقافة هذا البلد». يضيف: «كان شبان كُثر يفكرون في شراء ممتلكات ومقتنيات غالية الثمن، لكنني بحثت عن الطوابع المليئة بالثقافة والاطلاع على التاريخ وحضارة الدول، والرموز التاريخية، وأكسبني ذلك متعة كبيرة».

واستطاع يونس أيضاً جمع طوابع بريدية خلال فترة حكم السلطة لقطاع غزة بين عامي 1994 و2007، قبل أن يزول البريد الرسمي في قطاع غزة بعد أحداث الانقسام الفلسطيني عام 2007، ويُحصر في طرود يرسلها البريد الإسرائيلي بعد فحصها باستخدام أجهزة متطورة.

مجموعة طوابع فريدة داخل صيدلية (محمد الحجار)

طوابع لفلسطين ما قبل النكبة (محمد الحجار)

بريطانيا تسعى إلى تعليم التلاميذ العربية والبولندية

يبدو أنّ وزير الدولة البريطاني للمعايير المدرسية روبن ووكر، يسعى إلى التركيز على تعليم المزيد من اللغات في المدارس، على غرار العربية والبولندية. هكذا يرى صورة «بريطانيا الحديثة»، الأمر الذي يلقى ترحيباً من الطلاب

في إحدى مدارس ويلز (مايلو هوروود/ Getty)

لندن ـ **كاتيا يوسف**

أعلن وزير الدولة البريطاني للمعايير المدرسية روبن ووكر، أن «المدارس يجب أن توسع نطاق اللغات التي تدرسها لتعبّر بشكل أفضل عن بريطانيا الحديثة»، لافتاً إلى ضرورة تعليم عدد أكبر من الطلاب لغات أجنبية مثل العربية والبولندية. وجاء كلام ووكر بعد زيارة إلى مدرسة الكاردينال هيوم الكاثوليكية في غيتسهيد بشمال شرق انكلترا، والتي تستخدمها الحكومة كأحد «المختبرات» لطرح أساليب جديدة في تعليم اللغات.

وقال ووكر في حديثه لصحيفة «آي» البريطانية منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، إنه لدى إنكلترا فرصة «لزيادة قدرة الناس على الانخراط في تعليم اللغات»، لافتاً إلى أن «هناك مجالاً لتدريس المزيد من اللغات إضافة إلى اللغات الرئيسية الثلاث وهي الفرنسية والإسبانية والألمانية». كما تحدث عن وجود الكثير من الأشخاص الذين يتحدّثون لغات مختلفة في المملكة المتحدة.

وما أثار اهتمامه خلال زيارته المدرسة أن الطلاب لم يلتحقوا بها لدراسة اللغتين الفرنسية والإسبانية فقط، بل كانوا يدخلون أيضاً، ولو بأعداد أقل، لتعلّم اللغة البولندية والعربية من المنزل، وخصوصاً عند التقدم لشهادة الثانوية العامة.

في هذا الإطار، يقول كارل (25 عاماً)، وهو لبناني الأصل يحمل الجنسية البريطانية: «وصلت إلى بريطانيا وأنا في الخامسة عشرة من العمر، والتحقت في إحدى المدارس التي كانت توفّر تدريس اللغتين الفرنسية أو الإسبانية. يتابع أنّه كان يجيد اللغة العربية، وكان على يقين أنّه سيحصل على درجة امتياز بها في امتحان الثانوية العامة، الأمر الذي سيرفع من درجاته بشكل عام ويمنحه فرصة الدخول إلى جامعات أفضل». يضيف: «سألت الإدارة عن إمكانية اختيار اللغة العربية لتقديمها في الامتحانات ولم يمانعوا، لكنهم أبلغوني بوجود دراستها وحدي من المنزل لأن المدرسة لا توفرها. توتّرت قليلاً، لكنّني بالفعل تقدّمت لامتحان باللغة العربية وحصلت على درجة امتياز». ويرى كارل أنّ اقتراح ووكر هام لأنّ الكثير من الطلاب العرب سيستفيدون، وخصوصاً عندما يلقون الدعم الكافي لدراسة هذه اللغة في مدارسهم.

بدورها، تقول يولاندا (38 عاماً)، وهي بولندية، لـ «العربي الجديد»، إنّها أرادت أن يتعلّم أطفالها البولندية، وراحت ترسلهم خلال عطلة نهاية الأسبوع لتعلّمها، لكنّهم تذمّروا بسبب حرمانهم من الاستمتاع بإجازتهم. تتابع: «حاولت أن أوضح لهم أهمية كتابة وقراءة لغتهم الأم، وإقناعهم ببذل مجهود إضافي. لكنني في النهاية استسلمت أمام إصرارهم. أعتقد أنّ اقتراح وزير التربية سيساعدنا على تلقين أطفالنا لغتهم الأساسية خلال الدوام الدراسي، وهي خطوة إيجابية بالفعل تعكس صورة بريطانيا الحديثة والتنوّع اللغوي الموجود فيها».

ولم يقلّل ووكر من شأن اللغات الأوروبية الأساسية في المدارس الإنكليزية، قائلاً إن «اللغة الفرنسية قيمة للغاية، واللغة الإسبانية ذات قيمة هائلة وتتحدّث بها قارة بأكملها. إنها اللغة الثانية للولايات المتحدة». أضاف أنها «بالتأكيد لغات عالمية يجب أن نواصل متابعتها، إلا أن هناك شيئاً ما يتعلق بالنظر في اتساع اللغات التي تقدمها بريطانيا». ويبدو أنه يرغب في استكشاف كيف يمكن أن تعتبر اللغات الأجنبية الإضافية عن بريطانيا الحديثة مع ازدياد اللغات المحكية في البلاد. كما يسعى إلى تدريس اللغة العربية ودعمها على غرار المانداريان (اللغات التي يتحدث بها الصينيون في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من جمهورية الصين الشعبية) التي تدرس بشكل مكثف في 75 مدرسة ثانوية تقريباً.

ويشير إلى أنه يدرك أن القوى العاملة في التعليم كانت تقليدياً تركز بشدة على لغتين أو ثلاث لغات أوروبية التي تشكل تحدياً في حد ذاتها. في الوقت نفسه، يرجح أن طرح «مناهج جديدة» للتدريس في مراكز الحكومة يمكن أن «يخلق بعض الفرص لتوسيع قاعدة اللغات».

وبحسب تعداد عام 2011 في إنكلترا وويلز، كانت البولندية اللغة الأكثر شيوعاً بعد الإنكليزية والويلزية (لغة من الفرع البريطاني يتكلمها بعض أهل بلاد ويلز غربي البلاد). يشار إلى أن الويلزية والإنكليزية هما اللغتان الرسميتان في ويلز، وقال 546 ألف شخص (1 في المائة من السكان) إنها لغتهم الرئيسية.

وكانت اللغات الرئيسة التالية الأكثر شيوعاً من جنوب آسيا وهي: البنجابية (273 ألف شخص) والأوردو (269 ألف شخص) لكل منها 0,5 في المائة، والبنغالية (221 ألف شخص) والججراتية (213 ألف شخص) لكل منهما بنسبة 0,4 في المائة، تليها العربية (159 ألف شخص) والفرنسية (147 ألف شخص) لكل منهما بنسبة 0,3 في المائة.

> القوى العاملة في التعليم كانت تركز على لغتين أوروبيتين أو ثلاث

> اقتراح ووكر سيفيد الكثير من الطلاب العرب في بريطانيا

الرئيس التنفيذي لمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية:

مشاريع المؤسسة تهدف إلى تمكين المجتمعات المحتاجة من امتلاك سبل نهضتها

أكد السيد سعيد مذكر الهاجري الرئيس التنفيذي لمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية أن المؤسسة منذ تأسيسها استطاعت من خلال مشاريعها التنموية أن تترك بصمة واضحة في حياة العديد من المجتمعات الفقيرة حول العالم, مشيرا إلى أن نهج المؤسسة في صياغة وتنفيذ المبادرات ذات الطابع التنموي ساهم بشكل كبير في دعم تطلعات تلك الفئات نحو حياة أفضل وذلك بتمكينها من امتلاك أدوات التنمية التي تحتاجها والتي ترتكز على قطاعي الصحة والتعليم حيث أوضح الهاجري في هذا الإطار أن المجتمع الصحي والمتعلم قادر على النهوض والبناء وهذا ماتسعى المؤسسة إلى توفيره لها من خلال إطلاق مشاريع متنوعة في ميداني الصحة والتعليم.

سعيد مذكر الهاجري

استحوذت المشاريع داخل دولة قطر خلال العام 2020 على 60% من إجمال الإنفاق

"صحة وتعليم لحياة أفضل" العنوان العريض لنهج المؤسسة في تبني مشاريعها ومبادراتها

وللوقوف أكثر على استراتيجية عمل مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية والآليات التي تنتهجها في تكريس رؤيتها "صحة وتعليم لحياة أفضل" دار الحوار التالي مع السيد الهاجري:

❍ يتزامن هذا الحوار مع اقتراب مرور 20 عاماً على انطلاق أعمال مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية هل من شيء ترغبون الحديث عنه بهذه المناسبة؟

- بهذه المناسبة أود أن أتوجه بالشكر العميق لمعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني – العضو المؤسس، لمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية على الدور الفعال والداعم لأعمال المؤسسة والتي شملها برعاية كبيرة منذ الانطلاقة الأولى لأعمالها، حيث تركت المؤسسة على مدار تلك الأعوام بصمة واضحة في قطاعي الصحة والتعليم وذلك تكريسا لشعارها الذي أطلقته "صحة وتعليم لحياة أفضل" وسعت على مدار العشرون عاما لترجمته عمليا من خلال مشاريعها الريادية التي نفذتها في هذين الميدانين الحيويين يضاف لها العديد من المبادرات والمشاريع المجتمعية والخيرية في العديد من المناطق الفقيرة حول العالم، ونحن في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية فخورون جدا بما حققناه إلى الآن من جهود تنموية ساهمت بدعم الواقع التعليمي والصحي للكثير من الأشخاص والعائلات ودعمت تطلعاتهم لمستقبل أفضل في العديد من دول العالم.

❍ مالذي يميز عمل مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية عن غيرها من المؤسسات الخيرية؟

- لايمكن القول أنها مميزات وإنما رؤية ونهج خاص إلى حد ما، حيث تسعى مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية منذ تأسيسها إلى تنفيذ مشاريع خيرية تتصف بالاستدامة إذ لا تقتصر على فكرة الدعم المؤقت أو المرحلي في مجملها على الرغم من تقديمنا لمساعدات من هذا النوع وتحديدا على المستوى المحلي، إلا أن تكريس مفهوم الاستدامة في مشاريع المؤسسة الخيرية تعتمد أولا على تمويلها الذاتي لتحقيق ذلك التوجه من خلال تنفيذ مشاريع ذات بعد تنموي، بمعنى أنها مشاريع ذات أهداف متوسطة وبعيدة المدى وهذا يتمثل بالمشاريع التعليمية والصحية فعلى سبيل المثال لايكفي أن تطعم جائعا وكفى وإنما من الضروري أن تمكنه من كسب قوته وتحسين مستوى معيشته ويعد حقلي الصحة والتعليم من الدعائم الرئيسية لهذا النهج وهذا مانسعى إلى ترجمته بصورة عملية من خلال مشاريعنا في العديد من الدول حول العالم والمتمثلة ببناء المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز غسيل الكلى وكذلك المدارس والمعاهد التعليمية والتدريب المهني التي من شأنها المساهمة بشكل كبير في التنمية الشاملة والمستدامة.

❍ هل هناك معايير محددة أو آلية عمل يتم اعتمادها في إقرار المشروعات أو المساعدات؟

- هذا الكلام دقيق حيث تعتمد المؤسسة مبدأ الشفافية في أعمالها من خلال لجنة تنفيذية يتم اختيار أعضائها من خارج المؤسسة، وذلك تبنياً لمفهوم الشفافية والنزاهة، حيث تقوم المؤسسة من خلال إدارة العمليات الخيرية بإجراء دراسة متكاملة وشاملة للحالات والمشاريع، كذلك القيام ببحوث ميدانية لطالبي المساعدات على أيدي نخبة من الباحثين الاجتماعيين المؤهلين في هذا المجال، وجمع المعلومات اللازمة عن الحالات التي تتقدم لطلب الدعم المالي أو العيني كالنفقات الدراسية أو تقديم الرعاية الصحية والمساهمة في توفير السكن المناسب لذوي الحاجة ، ودراسة الجوانب المالية والاجتماعية لكل حالة على حدة، ومن ثم يتم رفع توصيات إلى اللجنة التنفيذية مرفقا بها كافة المستندات المتعلقة بالحالة. حيث تقوم الأخيرة بالاطلاع على كافة تلك المرفقات والتصويت على إقرار كافة المشاريع والمساعدات.

❍ تقوم المؤسسة بتنفيذ العديد من المشاريع هل شهد العام 2021 الكشف عن مشاريع جديدة؟

- في الحقيقية شكل العام 2020 منذ بدايته تحدياً كبيراً لأعمال المؤسسة نتيجة انتشار الوباء العالمي كوفيد – 19 والذي أدى إلى توقف الأعمال في عدد من المشاريع بسبب سياسات الحظر في العديد من الدول في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة ولكن مع بداية العام 2021 بدأت الأعمال تعود بشكل تدريجي ولله الحمد حيث سنشهد في نهاية هذا العام أو على أبعد تقدير بداية العام القادم، الإعلان عن افتتاح مستشفى شريفة في المملكة المغربية وهو من أهم المشاريع الصحية الرائدة التي نفذتها المؤسسة، كذلك شهد العام الحالي دخول مركز حمد بن جاسم للرعاية التأهيلية المتكاملة في قطاع غزة الخدمة، وبدأ بتقديم خدماته التي أحدثت أثر واضحا في حياة ذوي الإعاقة على الرغم من حداثة تلك الخدمات على مستوى الفترة الزمنية.

الإعلان قريباً عن دخول أهم مشاريعنا الصحية في الخدمة بالمملكة المغربية

مستشفى شريفة بالمملكة المغربية

كما تقوم المؤسسة بمتابعة أعمال مركز الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني للرعاية الصحية الأولية في مخيم الأزرق بالمملكة الأردنية دوريا، حرصا منا على جودة الخدمات الطبية التي يوفرها لأخواننا السوريين من قاطني المخيم والعمل على توسعة التخصصات الطبية وزيادة طاقته الاستيعابية كلما دعت الحاجة.

❍ يأخذ البعض على عمل المؤسسات الخيرية أن أنشطتها خارجية أكثر منها داخلية ماردكم؟

- من وجهة نظري أن هذا السؤال يحمل شيء من التجني، فالجميع يعرف أن دولة قطر ولله الحمد تتصدر الترتيب العالمي على مستوى دخل الفرد، فضلا عن أنها تشهد نهضة حضارية شاملة بمختلف القطاعات وبالتالي قد يكون هناك فئة قليلة جدا من أبناء المجتمع القطري بحاجة إلى دعم من نوع معين ولا ننكر ذلك، وهذا مانقوم به فالمشاريع الداخلية تعتبر أولوية بالنسبة لنا وبالعودة إلى التقرير السنوي للمؤسسة الخاص بالعام 2020 توضح الأرقام والمبادرات، نوعية وحجم الجهود التي قامت بها المؤسسة في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة ليس فقط للأفراد بل أيضا للعديد من الجمعيات والمؤسسات والمساهمة الفاعلة في دعم جهود مكافحة انتشار جائحة كورونا، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام للمؤسسة على المشروعات الداخلية مايقارب الـ 7 مليون دولار و 850 ألف (28.5 مليون ريال قطري) أي بحدود الـ 60 % من إجمالي الإنفاق العام خلال العام 2020 والذي تجاوز الـ 13 مليون دولار أميركي، توزعت بين مساعدة الأفراد والجمعيات الأهلية فضلا عن مساندة جهود مؤسسة حمد الطبية في مكافحة وباء كوفيد – 19. وانطلاقا من ذلك يمكنني القول أننا في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية راضون عن أدائنا ونسعى إلى تطويره، كما نعمل على توسعة دائرة أنشطتنا الخيرية المحلية كلما دعت الحاجة وهذا مايحرص عليه سعادة الشيخ نواف بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة المؤسسة والسادة الأعضاء من خلال التوجيهات المستمرة في هذا السياق.

نعمل على توسعة دائرة أنشطتنا الخيرية المحلية والخارجية كلما دعت الحاجة

❍ استكمالا للسؤال السابق ماهي استراتيجيتكم فيما يخص المشاريع الداخلية وهل أنتم راضون عنها إذا ما أردنا تقييم الأداء خلال العام 2020؟

- نحن في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية نتبع نهج واضح وثابت في طرح وتنفيذ المبادرات والتي تقوم على التنسق الدائم مع الجهود الحكومية و تقديم مختلف أشكال الدعم للمؤسسات والجمعيات العاملة في المجال الخيري والإنساني، وذلك من خلال بناء العديد من الشراكات في هذا الشأن وكما ذكرت في السابق عن اتفاقية التعاون المستمر مع مؤسسة حمد الطبية وخصوصا في إطار مساندة جهودها في مكافحة كورونا كذلك مع جمعية الهلال الأحمر القطري، وتجهيز مبنى للحجر الصحي لمرضى كوفيد19- يضم 356 سريراً، وقد بلغ إجمالي مساهمات المؤسسة في جهود مكافحة كورونا تحديدا ضمن دولة قطر حوالي الـ 10 مليون ريال قطري، وعلى مستوى دعم الجمعيات والمؤسسات واصلت المؤسسة تقديم مختلف أشكال الدعم وذلك في إطار اتفاقيات تعاون متجددة تعبر عن المسار الذي اتخذناه والذي يرمي إلى مساندة عمل مختلف الجمعيات الأهلية وتعزيز حضورها المجتمعي وأذكر منها على سبيل المثال الجمعية القطرية للسكري والجمعية القطرية للسرطان والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. ولا يجب أن نغفل دور مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية في مساندة القطاع التعليمي وبشكل خاص جامعة قطر وتوحيد الجهود من خلال توقيع مذكرة تفاهم ترمي إلى مساندة شريحة الطلبة المحتاجين ودعم تطلعاتهم العلمية يضاف إلى ذلك توفير الدعم المادي للعديد من المدارس الخاصة ومدارس الجاليات.

❍ كيف تقيمون مشاريعكم الخارجية وأثرها، هل هناك آلية واضحة في هذا الصدد؟

- التقييم بالنسبة لنا يرتكز على جملة من المعايير تتقدمها، النتائج المتوقع تحقيقها وحجم الأعداد المستفيدة، وبالتالي كل ذلك يقوم على عنصر التخطيط في تنفيذ المشاريع والذي يعتمد بشكل رئيسي على دراسة احتياجات المجتمعات حيث نقوم بالاطلاع على التقارير الحكومية لتلك البلدان والتعرف على أكثر المناطق احتياجا وتنفيذ المشروع بما يتوافق وتلك الاحتياجات سواء صحية أو تعليمية وكذلك مشاريع الإسكان. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال المجمعين التعليميين في باكستان لم يكن اختيار المكان عشوائيا وإنما قام بناء على احصائيات صادرة من وزارة التعليم في إقليم البنجاب والتي خلصت إلى وجود إلى فوارق في نسب التعليم بين الذكور والإناث فضلا عن انخفاظ نسبة التعليم بين الجنسين الأمر الذي دفعنا إلى المبادرة بتنفيذ المشروع بتكلفة إجمالية تزيد عن مليون دولار أميركي والذي سيوفر فرص التعليم لحوالي 1200 طالب وطالبة، كذلك يعتبر معهد حمد بن جاسم للتدريب الصناعي الذي نفذته المؤسسة في الهند بولاية ماهاراشترا، من المشروعات النوعية في القطاع التعليمي لما له من أثر تنموي كبير ويتمتع بطاقة استيعابية تبلغ 300 طالب سنويا، والذي بات يطرح ثماره من خلال توفير الكوادر المتخصصة في العديد من المجالات الصناعية حيث شهد العام الدراسي 2020 – 2021 تخريج أول دفعة من منتسبيه.

وفي الإطار الصحي كما ذكرت في سؤال سابق أنه سيتم الإعلان قريبا عن افتتاح مستشفى شريفة في المملكة المغربية الشقيقة بمدينة مراكش ومن المتوقع أن يستفيد من خدماته أكثر من 160 ألف مريض سنوياً، كذلك بلغت تكلفته الإجمالية حوالي الـ 20 مليون دولار أميركي، وفي ملخص لهذا السؤال فقد بلغ عدد المستفيدين من أهم المشاريع الصحية التي نفذتها مؤسسة جاس وحمد بن جاسم الخيرية خلال الأربع سنوات الماضية أكثر من 350 ألف حالة مرضية.

❍ هل هناك استراتيجية معينة تتبناها المؤسسة في عملية انتقاء نوعية مشاريعه؟

- ببساطة شديدة تهدف استراتيجيتنا إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المناطق المحتاجة حول العالم وتلك أهم المعايير التي تحرص المؤسسة على بلورتها من خلال مشاريعها الداخلية والخارجية، ومن الطبيعي أن يكون قطاعي الصحة والتعليم من أهم دعائم هذا التوجه حيث يعتبر هذان القطاعان من الركائز الجوهرية التي من شأنها المساهمة الفاعلة في تحسين الواقع المعيشي للكثير من المجتمعات الفقيرة فالمجتمع الصحي والمتعلم قادرة على إنتاج طاقات بشرية على قدر كبير من الكفاءة لتحقيق مشاركة فاعلة في تنمية مجتمعاتها وازدهارها وهذا ماتسعى مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم إلى تحقيقه من خلال العمل المتواصل والجاد للوصول لأهدافها المتمثلة بالمساهمة في زيادة الرفاه والنماء والازدهار لمجتمعنا وتمكين المجتمعات بالعلم والمعرفة من خلال السعي لبناء وتطوير وتنمية الإنسان في كل مكان.